

أثر النظام العام في تقييد سلطان الإرادة في

التجارة الإلكترونية

دراسة مقارنة

دكتور

عبدالكريم جاسم حسين

دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص



The National Center for Legal Publications

www.publicationlaw.com

الصفحة	الموضوع
11	المقدمة
	الفصل الأول
	مفهوم سلطان الأرادة والتجارة الألكترونية
23	والعلاقة بينهما
24	المبحث الأول: ما هية سلطان الأرادة
24	المطلب الأول: مفهوم قاعدة السلطان الأرادة واثرها في تكوين العقد
40	المطلب الثاني: طبيعة قاعدة سلطان الأرادة وشرط إعمالها
48	المبحث الثاني: المفهوم العام لتجارة الألكترونية
48	المطلب الأول: تعريف العقد الألكتروني
59	المطلب الثاني: خصائص عقود التجارة الألكترونية
72	المبحث الثالث: ترابط أليات عمل السلطان الأرادة والتجارة الألكترونية
72	المطلب الأول: أليات عمل سلطان الأرادة
77	المطلب الثاني: علو مبدأ سلطان الأرادة في التعاقد الألكتروني
	الفصل الثاني
	نطاق عمل النظام العام في المستويين
93	الداخلي والخارجي
94	المبحث الأول: ما هية النظام العام
94	المطلب الأول: تعريف النظام العام وخصائصه

الصفحة	الموضوع
218	المبحث الثالث: النظام العام يؤمن حقوق المستهلك في مجال التعاقد الإلكتروني
218	المطلب الأول: منع الاحتيال والغش في التعاقد الإلكتروني
225	المطلب الثاني: حماية المستهلك من مخاطر الأعلان والاعلام الإلكتروني في العقود الإلكترونية
237	المطلب الثالث: حماية النظام العام لحق المستهلك في العدول ورد المبيع في العقود الإلكترونية
الفصل الرابع	
فعالية النظام العام في تنازع القوانين والأختصاص القضائي لعقود التجارة الإلكترونية	
251	المبحث الأول: إمكانية مناهج التنازع لتطبيق على العقود التجارية الإلكترونية و أثر النظام العام عليها
254	المطلب الأول: تعين القانون الواجب التطبيق من قبل أطراف العقد
265	المطلب الثاني: الأختيار القضائي في ظل غياب إتفاق بين أطراف العقد (الاسناد الموضوعي)
275	المبحث الثاني: القواعد الموضوعية الحديثة في عقود التجارة الإلكترونية وتعلق النظام العام بها
276	المطلب الأول: حتمية وجود قانون موضوعي يفصل في النزاعات التي تنشأ من عقود التجارة الإلكترونية و مؤائمتها لنظام العام
286	المطلب الثاني: موقف النظام العام من القانون الموضوعي الإلكتروني الدولي

الصفحة	الموضوع
107	المطلب الثاني: مقاصد النظام العام في التشريع
114	المبحث الثاني: محددات النظام العام المعاصر
114	المطلب الأول: محددات النظام العام الاقتصادي و الاجتماعي التوجيهي
122	المطلب الثاني: محددات النظام العام الاقتصادي و الاجتماعي الحمائي
141	المبحث الثالث: محددات النظام العام لسلطان الاراده في عقود التجاره الإلكترونية
141	المطلب الأول: محددات النظام العام في الأنظمة الوطنية
151	المطلب الثاني: اعتبار النظام العام محدداً على مبدأ سلطان الأرادة في عقود التجاره الإلكترونية بمفهومه الوطني والدولي
الفصل الثالث	
دور النظام العام في انعقاد العقود الإلكترونية وفقاً لمبدأ سلطان الأرادة	
167	المبحث الأول: تاثير النظام العام في التراضي لانعقاد العقد الكتروني
168	المطلب الأول: الايجاب في العقد الإلكتروني
169	المطلب الثاني: القبول في العقد الإلكتروني
183	المبحث الثاني: النظام العام والتعاقد بين غائبين
196	المطلب الأول: ابرام العقد الإلكتروني من حيث الزمان
196	المطلب الثاني: مكان ابرام العقد الإلكتروني
210	

الصفحة	الموضوع
379	المطلب الأول: مراحل اصدار حكم التحكم الإلكتروني ومقدار تعارضة مع النظام العام
386	المطلب الثاني: حجية التحكم الإلكتروني وتنفيذه ضمن قواعد النظام العام
399	الخاتمة
399	أولاً: النتائج
401	ثانياً: التوصيات
405	المصادر والمراجع
437	فهرس الكتاب

بسم الله وتوفيقه

الصفحة	الموضوع
297	المبحث الثالث: تأثير النظام العام على الاختصاص القضائي في منازعات العقود الإلكترونية
298	المطلب الأول: أسس الاختصاص القضائي الدولي لعقود التجارة الإلكترونية
310	المطلب الثاني: علاقة النظام العام بالاختصاص القضائي لعقود التجارة الإلكترونية في نظم المقارنه
الفصل الخامس	
تأثير النظام العام في التحكم الإلكتروني	
لعقود التجارة الإلكترونية	
327	المبحث الأول: الأحكام العامة لتحكيم الإلكتروني من خلال تطبيقات النظام العام
329	المطلب الأول: مفهوم التحكم التقليدي
329	المطلب الثاني: أهداف التحكم الإلكتروني وهيئاته
339	المبحث الثاني: الأطار القانوني لتحكيم الإلكتروني ضمن النظام العام
357	المطلب الأول: مشروعية إتفاق التحكم اتجاه النظام العام
360	المطلب الثاني: مراحل التحكم الإلكتروني وأجراءاته و كيفية مسايرة النظام العام له
368	المبحث الثالث: تطبيق النظام العام على حكم التحكم الإلكتروني وتنفيذه
378	